

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 4-8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة وتقييم البرامج والإدارة

تقرير عن أنشطة مكتب المفتش العام

تقرير المفوض السامي

موجز

يغطي هذا التقرير أعمال مكتب المفتش العام للفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. وأعد هذا التقرير عملاً بقرار اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الذي يقضي بأن تنظر اللجنة في دورتها العامة السنوية في التقارير المتعلقة بالرقابة والتقييم البرنامجيين والإداريين (A/AC.96/1003، الفقرة 25(1)(و)(6)). وطلبت اللجنة التنفيذية كذلك إطلاعها "بانتظام على التقارير الموجزة التي تعرض التحقيقات وفئات التحريات الرئيسية وعدد أنواع التحريات تلك والفترة الزمنية المتوسطة التي يستغرقها إكمال التحريات ووصفاً للإجراء التأديبي ذي الصلة" (A/AC.96/1021، الفقرة 24(ه)).



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	2-1		أولاً - موجز تنفيذي
3	27-3		ثانياً - الإدارة
3	4-3		ألف - استراتيجية مكتب المفتش العام للفترة 2021-2026
3	9-5		باء - تحسين عمل مكتب المفتش العام
4	11-10		جيم - معالجة القضايا الناشئة في مكان العمل
5	20-12		دال - العمل في إطار شراكات
6	23-21		هاء - تحليل نتائج الرقابة
6	27-24		واو - الموارد البشرية
7	48-28		ثالثاً - الشكاوى والتحقيقات
7	38-28		ألف - عدد الحالات والإبلاغ عنها
10	45-39		باء - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش الجنسي
11	48-46		جيم - الالتزام بالوقاية من خلال التوعية
12	50-49		رابعاً - الاستنتاج

أولاً - موجز تنفيذي

- 1- يعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفتش العام في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وعلى الرغم من استمرار القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واصل مكتب المفتش العام الاضطلاع بمهامه، وفقاً لسياسة الرقابة المستقلة والأمر الإداري المتعلق بإجراء التحقيقات في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
- 2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المفتش العام القيام بما يلي: العمل عن كثب مع الكيانات الناشطة في الخطوط الأولى والثانية والثالثة؛ وتنسيق عمل مقدمي خدمات الرقابة المستقلين؛ وإجراء تقييمات وتحقيقات فيما يخص الشكاوى المتعلقة بإساءة السلوك؛ والإسهام في الوقاية من المخاطر والتخفيف منها بشتى الوسائل منها توفير التدريب وإجراء استعراضات لمجالات مواضيعية معينة وإصدار تقارير بشأن الآثار الإدارية وغيرها من التقارير.

ثانياً - الإدارة

ألف - استراتيجية مكتب المفتش العام للفترة 2021-2026

- 3- تبلغ مدة خدمة المفتش العام، الذي تولى مهامه منذ آذار/مارس 2020، ست سنوات غير قابلة للتجديد، مع عدم توقع التوظيف في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بعد انتهاء المدة. وعُدلت اختصاصات اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة في آذار/مارس 2019، لتوسيع نطاق دورها وتقديم المشورة للمفوض السامي بشأن تعيين المفتش العام للمفوضية وإنهاء المبكر لخدمته عند الاقتضاء (انظر EC/70/SC/CRP.5Rev1).
- 4- وعندما استهلّ المفتش العام فترة ولايته، كانت إحدى الأولويات وضع استراتيجية لعمل المكتب أثناء فترة ولايته. وقد أعدت هذه الاستراتيجية وربطت بنظام الإدارة القائمة على النتائج الذي يُتبع على نطاق أوسع في المفوضية. ويتمثل الهدف الرئيسي المنشود من عمل مكتب المفتش العام في ضمان وجود نظام رقابة مستقلّ وفعال في المنظمة، مما يمنح الجهات المعنية صاحبة المصلحة الثقة في كفاءة المفوضية وفعاليتها وفي حرصها على تقليل الإنفاق. وتتمثل أهم النواتج الداعمة في ما يلي: ضمان فهم العمل الرقابي فهماً جيداً وتنفيذه على نحو متسق؛ وزيادة تعزيز وتحسين التحقيقات للاستجابة لشواغل النزاهة؛ وضمان ردود فعالة قائمة على استخلاص العبر من الأعمال الرقابية والتحقيقات على منع المخاطر بفضلها.

باء - تحسين عمل مكتب المفتش العام

مواصلة تحسين إجراءات التشغيل الموحدة

- 5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المفتش العام تنقيح وتطوير عدد من الإجراءات الداخلية لمواصلة تحسين وتنسيق أساليب عمله. ووضع مكتب المفتش العام الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة الداخلية بشأن نهج يركز على الضحايا، بما يتماشى مع "سياسة النهج الذي يركز على الضحايا في استجابة المفوضية لسوء السلوك الجنسي". وتهدف الوثيقة إلى توجيه المحققين كي يتبعوا هذا النهج في جميع مجالات عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، وضع مكتب المفتش العام الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة الداخلية، وهي عبارة عن وثيقة توفر توجيهات إجرائية لتلقي الشكاوى ومعالجتها بكفاءة وفعالية في وحدة تلقي الشكاوى التابعة لدائرة التحقيق.

6- وعمل مكتب المفتش العام على تنمية قدراته الرقمية وقدراته في مجال الطب الشرعي. وهذا يهدف إلى ضمان اتباع نهج "رقمي فعلاً" في التحقيقات. وفي سياق تنسيق الرقابة، سيؤدي ذلك إلى تعزيز استخدام مكتب المفتش العام التحليلات النوعية للبيانات، مع شراء برمجيات ودورات تدريبية لتحقيق هذا المسعى الطموح.

استعراض الأقران الذي أجره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

7- خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (2019-2020)، أصدر موظفو التحقيق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين شاركوا في استعراض الأقران تقريرهم النهائي عن استعراض دائرة التحقيق التابعة لمكتب المفتش العام. وصحيح أن دائرة التحقيق تناولت معظم التوصيات المقدمة، إلا أن عدداً قليلاً منها يتطلب موارد إضافية ولا يزال معلقاً.

تدريب موظفي التحقيق

8- قامت دائرة التحقيق بإعداد وإجراء دورات تدريبية لجميع المحققين وموظفي الدعم، بهدف ضمان التعلم المتواصل وتعزيز تنسيق أساليب عملها. وفستح الدورات التدريبية المجال أمام الموظفين لمناقشة التحديات وتبادل الخبرات، وتناولت مجموعة متنوعة من المواضيع مثل: تقييم طريقة تناول الأدلة المتعلقة بالشكاوى؛ والعمليات المالية وعمليات الشراء؛ والتحقيق في مختلف فئات سوء السلوك؛ وكتابة التقارير. وشارك عدد من المحققين أيضاً في دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن الطب الشرعي، لمدة خمسة أيام، كان هدفها تعزيز قدرة مكتب المفتش العام على إجراء التحقيقات الجنائية.

المشاركة في المؤتمر الحادي والعشرين للمحققين الدوليين

9- شارك جميع المحققين في المؤتمر الحادي والعشرين للمحققين الدوليين الذي عقد عبر الإنترنت في أيار/مايو 2021، وقد استضافه برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وهدف المؤتمر، الذي ضم أكثر من 500 محقق من 50 منظمة دولية تقريباً، إلى تعزيز الجهود التي يبذلها المحققون ومكاتبهم لمعالجة قضايا النزاهة، من خلال تبادل الأفكار ومناقشة التحديات في شكل جلسات عميقة بشأن مواضيع معينة.

جيم - معالجة القضايا الناشئة في مكان العمل

نقل الحافظة المتعلقة بالحماية من الأعمال الانتقامية

10- سيقوم مكتب المفتش العام، في ظل مجموعة أوسع من التغييرات التي ستشهداها المفوضية فيما يخص تناولها القضايا الناشئة عن مكان العمل، وrehناً بتوافر الموارد اللازمة، بأداء دور أكبر في العمليات المتعلقة بالحماية من الأعمال الانتقامية، وبشكل أدق، في أعمال التحقيق التي تُرشد التقييم الأولي للشكاوى المقدمة ضد أعمال انتقامية. وهذه الحافظة هي حالياً من اختصاص مكتب الأخلاقيات. ويجري مناقشة توقيت النقل، والتتبع للامز للسياسات، وتفاصيل تسليم المسؤولية.

إحالة القضايا المتعلقة بالمسائل الناشئة في مكان العمل

11- نظراً إلى القرارات التي اتخذت مؤخراً على نطاق المنظمة لتعزيز مهارات المديرين في إدارة شؤون الأشخاص، من خلال تشديد التركيز على مساعدتهم في تناول المسائل الناشئة عن مكان العمل، على المستوى المحلي وفي أسرع وقت ممكن وبصورة فعالة، ونظراً إلى ضرورة أن تزيد دائرة التحقيق من تحديد أولويات عملها بالنظر إلى القيود الحالية على الموارد، تحال المسائل الناشئة عن مكان العمل على نحو متزايد إلى الزملاء القائمين على شؤون الإدارة الذين غالباً ما يكونون في وضع أفضل لحل هذه المسائل.

دال - العمل في إطار شراكات

12- واصل مكتب المفتش العام تعاونه الوثيق مع الجهات صاحبة المصلحة الداخلية والخارجية على السواء، بهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية

13- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دائرة الرقابة الاستراتيجية الدعم فيما يخص الاضطلاع بأعمال الأمانة، أثناء ثلاث دورات للجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة عُقدت عبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وأذار/مارس وحزيران/يونيه 2021. وبالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدها اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة مع جميع هيئات الرقابة وشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، ركزت اللجنة مع الكيانات المعنية على إدارة التغيير وعلى مسألة الأخلاقيات وعلى المظالم الناشئة في مكان العمل. وأطلعت اللجنة المفوض السامي ونائبه على ملاحظاتها المستقلة في ختام كل دورة لغرض الاستجابة الإدارية.

14- وقام مكتب المفتش العام، بصفته جهة تنسيق المفوضية لصالح وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، بمواصلة التنسيق مع هذه الهيئة. ونسق المكتب مساهمات المفوضية في سبعة استعراضات أجريت على نطاق المنظومة وصدرت في عام 2020 والنصف الأول من عام 2021، مقدماً التعليقات بشأن الإطار المرجعي ومجيباً على الاستبيانات. وشملت هذه المساهمات تقارير عن الاستدامة البيئية وإدارة المخاطر المؤسسية ووظيفة التحقيق. وقام مكتب المفتش العام أيضاً، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الداخلية، بتنسيق الاستعراضات الجارية المتعلقة بالأمن السيبراني، والأخلاقيات، واستمرارية تصريف الأعمال، وإدارة الشركاء المنفذين. وقدم مكتب المفتش العام أيضاً، باسم المفوضية، ثلاثة مقترحات مفصلة فيما يخص برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022، الذي من المقرر أن يوضع في صيغته النهائية في وقت لاحق من هذا العام. وبالتنسيق الوثيق مع الكيانات ذات الصلة في المقر، قدمت دائرة الرقابة الاستراتيجية معلومات محدثة إلى وحدة التفتيش المشتركة أدت إلى إغلاق عدد كبير من التوصيات المعلقة، ولا سيما 8 توصيات مفتوحة مقدّمة قبل عام 2020 و40 توصية مقدمة في عام 2020.

التعاون مع الجهات الفاعلة الداخلية

15- قدم مكتب المفتش العام معلومات محدثة ومشورة وإنذاراً مبكراً إلى المسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين من خلال عقد اجتماعات منتظمة بشأن مسائل ذات صلة بولايته. وتواصل المكتب على نحو وثيق مع شعبة العلاقات الخارجية بشأن متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة والرد على استفسارات وسائط الإعلام.

16- وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب المفتش العام بالتعاون الوثيق مع شعبة الموارد البشرية ودائرة الشؤون القانونية في مسائل متصلة بالتحقيقات والإجراءات التأديبية. وتعاون مع مكتب الأخلاقيات وأمانة المظالم في مسائل متعلقة بتسوية المنازعات وحماية الشهود، ومع المنسق الأقدم المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في مسائل متصلة بسوء السلوك الجنسي. كما عمل بشكل وثيق مع كيانات أخرى، بما فيها شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري وإدارة المخاطر المؤسسية.

17- وتعاون مكتب المفتش العام مع المكاتب الإقليمية في شتى الأمور منها استهلال استعراض داخلي للخط الثاني من أنشطة الرقابة التي تضطلع بها هذه المكاتب هدفه فهم كيفية سريان الأمور في الممارسة العملية، وقد أعقب ذلك إعادة هيكلة داخلية وإقليمية وتطبيق اللامركزية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020.

18- كما قدم مكتب المفتش العام الدعم للمكاتب القطرية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقام المفتش العام بأول بعثة ميدانية له منذ توليه زمام العملية التي تجرى في أوغندا في أيار/مايو 2021، والتي تأخرت بسبب القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ورهنًا بمواصلة رفع القيود، يعتزم المفتش العام السفر إلى مناطق أخرى دعماً لدوره الرقابي.

19- وتولى مكتب المفتش العام إدارة علاقة المفوضية مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة من أجل تقديم خدمات المراجعة الداخلية لحسابات المفوضية وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولمذكرة تفاهم وقعت في آذار/مارس 2018. ومن المقرر أن تُستعرض، بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مذكرة التفاهم السارية التي تخضع حالياً للمراجعة.

20- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المفتش العام تيسير عقد اجتماعات التنسيق الفصلية مع مقدمي خدمات الرقابة الداخلية والخارجية للمفوضية، بهدف ضمان الكفاءة والنهج المتوازن فيما يخص الإجراءات العملية (الأثر الميداني) وتغطية المخاطر، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وضمت الجهات الفاعلة الداخلية المشاركة دائرة التقييم، ودائرة المخاطر المؤسسية، ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية التابعة للمفوضية؛ أما الجهات الفاعلة الخارجية فتمت وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

هاء - تحليل نتائج الرقابة

21- أكملت دائرة الرقابة الاستراتيجية سنتها المالية الثانية، وقامت بتحليل نتائج الرقابة استناداً إلى عملية المراجعة الداخلية للحسابات، وإلى التقييمات، وإلى تقارير الرقابة الأخرى الصادرة في عام 2020.

22- وعلى غرار عام 2019، كانت النتائج الأكثر شيوعاً تتعلق بالتخطيط (في حالات الطوارئ وغيرها)، وجمع البيانات وتحليل الاحتياجات، وإدارة الشركاء وعمليات الشراء. وكانت النتائج الرئيسية التي صدرت في عام 2020 متسقة إلى حد كبير مع العام السابق وترتبط عموماً بالعناصر المكونة لسجلات المخاطر ذات الصلة. وهذا مؤشر على أن مستويات امتثال المفوضية ظلت ثابتة طوال فترة انتشار جائحة كوفيد-19.

الاستعراضات المواضيعية وغيرها

23- أكمل مكتب المفتش العام استعراضاً استباقياً للمخاطر الناشئة عن تأثير جائحة كوفيد-19 على إدارة الشركاء المنفذين في عمليات قطرية مختارة. وخلص الاستعراض إلى أن عمليات المفوضية تمكنت، بفضل إجراء التعديلات اللازمة، من مواصلة اتخاذ الإجراءات الرئيسية لإدارة الشركاء المنفذين. وكان ذلك متسقاً مع النتائج التي توصلت إليها أنشطة الرقابة الأخرى ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.

واو - الموارد البشرية

هيكل ملاك الموظفين والتغييرات المدخلة عليه

24- يواصل مكتب المفتش العام تعزيز حضوره الميداني، ويحتفظ حالياً بوجوده في عمان وبانكوك ونيروبي وبريتوريا. كما له وجود مؤقت في أوغندا منذ عام 2018. وزاد عدد موظفي مكتب المفتش العام من 30 وظيفة في عام 2016 إلى 38 وظيفة في عام 2021. وسجلت دائرة التحقيق، في السنوات القليلة الماضية، زيادة كبيرة في عدد القضايا التي تعمل عليها، مما استلزم بطبيعة الحال زيادة الموارد البشرية.

25- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب المفتش العام تغييرات على ملاك موظفيه، إذ جرى تحديداً تعيين رئيس دائرة الرقابة الاستراتيجية والتحاقه بالعمل في حزيران/يونيه 2021 بحيث شغل منصباً قيادياً شاغراً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، نقلت دائرة الرقابة الاستراتيجية وظائفها إلى مواقع ميدانية في عمان وبريتوريا، وهذا يضاف إلى وجود مكتب المفتش العام حالياً في هاذين المكانين. وعينت دائرة التحقيق أخصائياً في الطب الشرعي ورئيس وحدة التحقيق في عمان وقد استهلاً مهامهما. ويتيح هذان المنصبان تعزيز الحضور الميداني لمكتب المفتش العام وإيجاد محور من الخبرات الرقمية في عمان.

26- وقامت دائرة التحقيق التابعة لمكتب المفتش العام بتعزيز القدرات المهنية لموظفيها تدريجياً منذ عام 2015، بعد صدور توصيات في هذا الصدد إثر استعراض دوري للأقران أجراه المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال. وهي توظف الآن محققين أقدمين ذوي خبرة متخصصة في مجال التحقيق سبق أن عملوا في الشرطة والاستخبارات العسكرية ومحاكم جرائم الحرب وغيرها من هيئات التحقيق. ويأمل مكتب المفتش العام، خلال السنوات القليلة القادمة، في إنشاء وظائف للمحققين المبتدئين وتوفير تدريب داخلي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التنوع الجغرافي والجنساني في ملاك موظفيه، لا سيما في المستويات العليا.

الآفاق المستقبلية

27- سيبسعى مكتب المفتش العام جاهداً إلى تعزيز حضوره الميداني رهناً بتوافر الموارد اللازمة لذلك. ورغم الإشادة بالموارد الإضافية التي خُصصت له بشكل متزايد خلال السنوات القليلة الماضية، يشير مكتب المفتش العام إلى الزيادة (بمقدار ثلاثة أضعاف من عام 2017 إلى عام 2018) في عدد القضايا التي تناولها خلال الفترة نفسها. ومن أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة، ومعالجة الشكاوى في مهل أقصر، وتنفيذ الحافظة الجديدة التي نُقلت من مكتب الأخلاقيات، سيُخضع مكتب المفتش العام باستمرار موارده لاستعراض دقيق.

ثالثاً - الشكاوى والتحقيقات

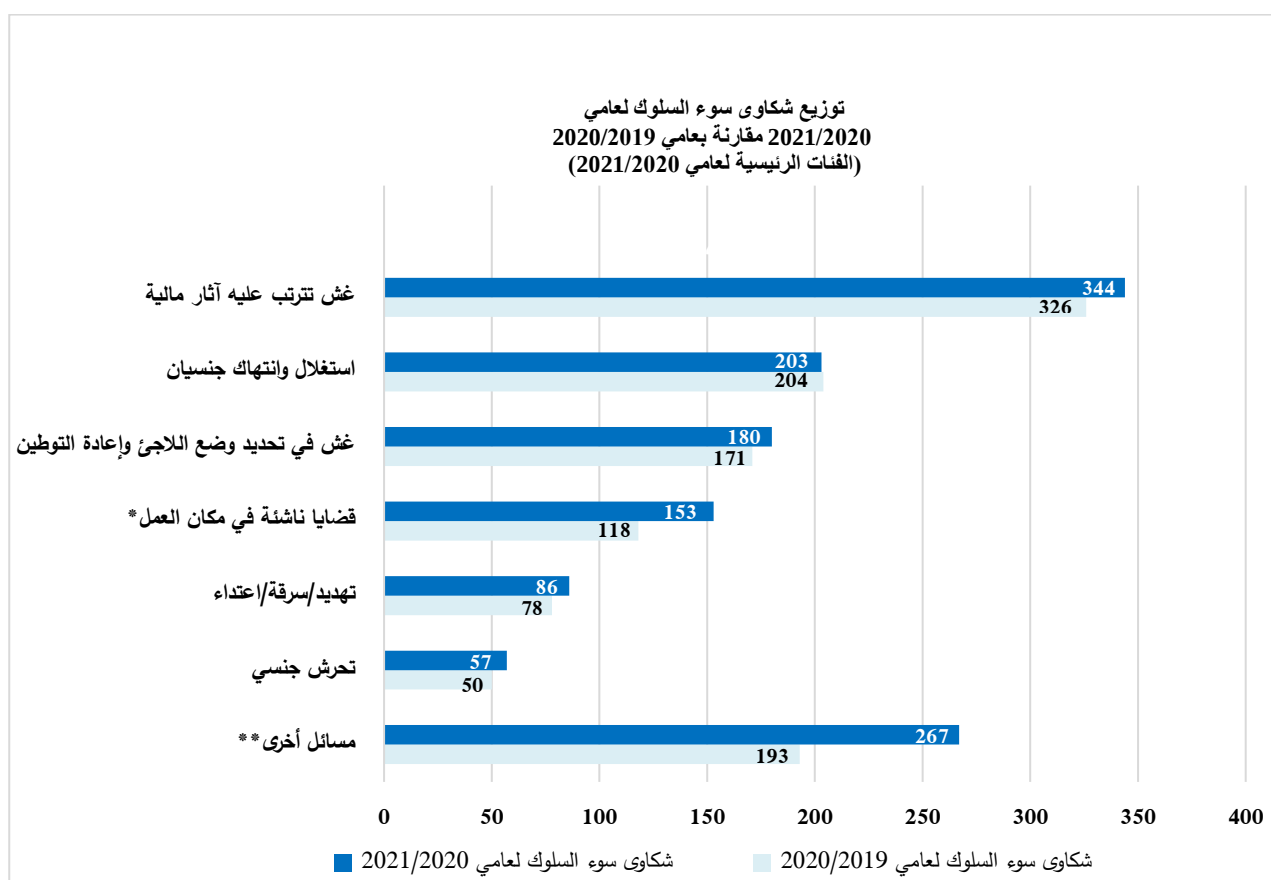
ألف - عدد الحالات والإبلاغ عنها

28- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب المفتش العام 1 290 شكوى تتعلق بسوء السلوك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13 في المائة مقارنة بعدد الشكاوى المقدمة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 1 140 شكوى. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى استمرار جلسات التوعية التي تنظمها دائرة التحقيق التابعة لمكتب المفتش العام؛ وتعزيز تركيز الإدارة التنفيذية على النزاهة وعلى شؤون الناس؛ وزيادة نشر موظفين يتولون إدارة المخاطر في الميدان؛ والقيام تدريجياً في بعض المناطق برفع القيود المفروضة على الحركة نتيجة جائحة كوفيد-19، مما أدى ربما إلى زيادة الحضور الشخصي للناس وتعزيز تدابير الرقابة.

29- وعلى الرغم من أساليب العمل المبتكرة، أُجلت بعض التحقيقات التي تتطلب مقابلة المعنيين أو مصادرة أدلة مادية، إلى أن يتسنى رفع قيود السفر.

30- وكما يبيّنه الجدول الأول، تتصل الفئات الرئيسية الثلاث من الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك بما يلي: (1) غش تترتب عليه آثار مالية (27 في المائة)؛ و(2) استغلال وانتهاك جنسيان (16 في المائة)؛ و(3) غش في تحديد وضع اللاجئين وإعادة التوطين (14 في المائة). وكانت هذه الفئات أيضاً هي فئات الشكاوى الرئيسية الثلاث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستهدف 45 في المائة من شكاوى سوء السلوك موظفين في المفوضية، و 31 في المائة منها موظفين من موظفي الشركاء المنفذين، في حين أن 14 في المائة منها استهدف أفراداً آخرين، بمن فيهم متعاقدون وسلطات وطنية. ومن حيث توزيع الشكاوى بحسب المناطق، فقد سجلت أفريقيا (48 في المائة) أعلى نسبة من الشكاوى، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (24 في المائة)، وهذا شبيه بالاتجاهات ونسب التوزيع المسجلة في السنوات الأخيرة.

الجدول 1

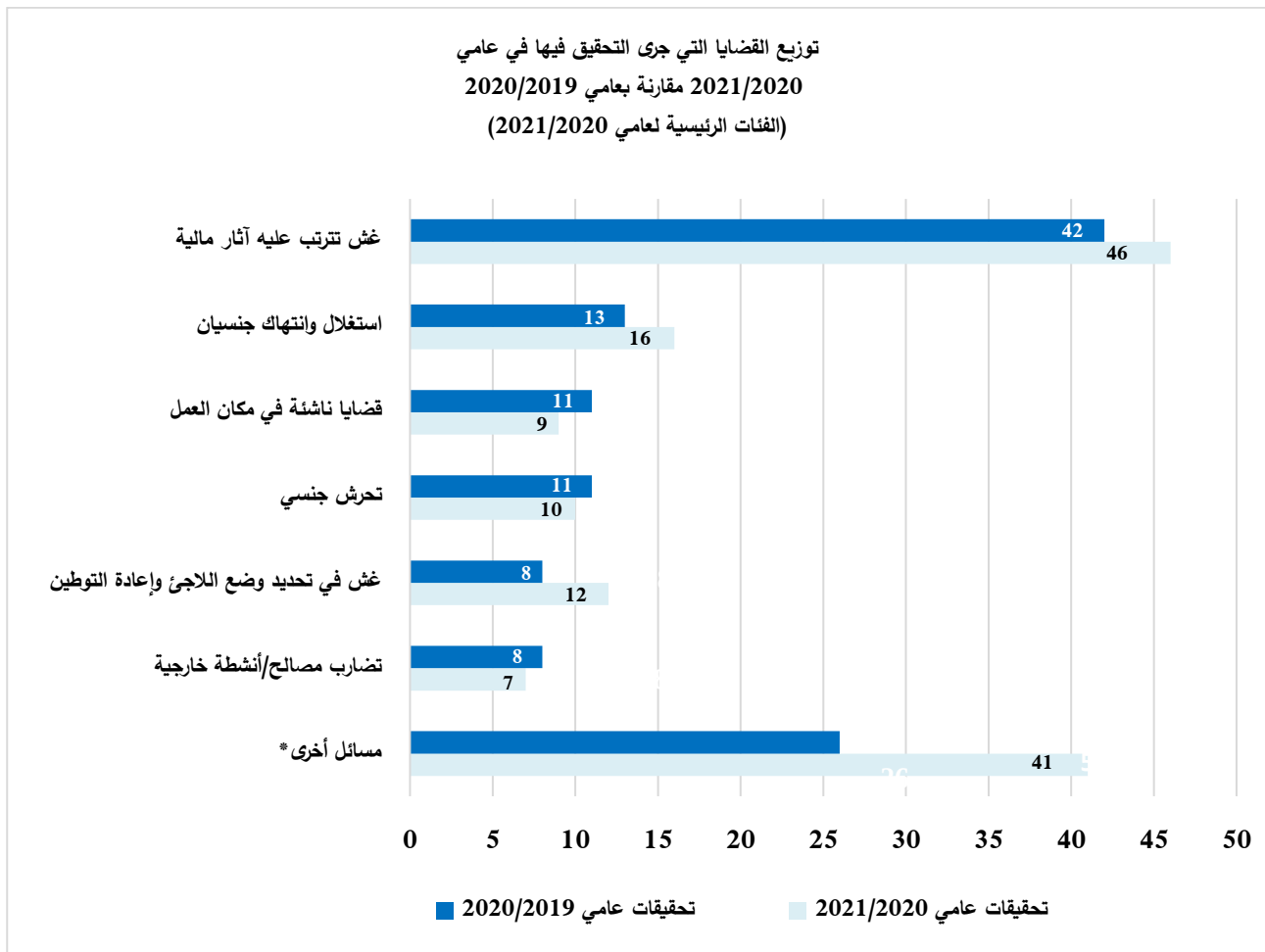


* تشمل الفئة "قضايا ناشئة في مكان العمل" ما يلي: إساءة استخدام القوة، والتمييز، والغش في مجال التوظيف/إجراءات التعيين، والمضايقة، والأعمال الانتقامية.

** تشمل الفئة "مسائل أخرى" فيما تشمله ما يلي: الغش الأكاديمي، والتمييز، والإهمال الجسيم، وعدم الامتثال للتعليمات الإدارية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

31- وفتح مكتب المفتش العام 116 تحقيقاً (استهدف 119 موظفاً)، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعدد التحقيقات المفتوحة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 126 تحقيقاً. ويرد في الجدول 2 أدناه تفصيل أنواع شكاوى سوء السلوك خلال فترتي الإبلاغ. وتتعلق الفئات الرئيسية الثلاث للتحقيقات المفتوحة بما يلي: (1) غش تترتب عليه آثار مالية (42 تحقيقاً)؛ و(2) استغلال وانتهاك جنسيان (13 تحقيقاً)؛ و(3) تحرش جنسي (11 تحقيقاً) وقضايا ناشئة في مكان العمل (11 تحقيقاً).

الجدول 2



* تشمل الفئة "مسائل أخرى" فيما تشمله ما يلي: الغش الأكاديمي، والتمييز، والإهمال الجسيم، وعدم الامتثال للتعليمات الإدارية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

32- وأنجزت تحقيقات استهدفت 143 فرداً، مما يمثل زيادة طفيفة مقارنةً بالتحقيقات المنجزة التي استهدفت 138 فرداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين هذه القضايا، أقيمت الأدلة في 82 قضية تورط فيها موظفون من المفوضية وأحيلت إلى شعبة الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية، وأقيمت الأدلة في قضية واحدة تورط فيها موظف من شريك منقذ وحقق فيها مكتب المفتش العام وأحيلت إلى دائرة الإدارة التنفيذية والضمان، التابعة لشعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج، بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأغلق 15 تحقيقاً لأسباب أخرى، وأغلقت القضايا المتبقية البالغ عددها 45 قضية لأن الشكاوى لم تكن مدعومة بأدلة كافية أو لم يكن لها أي أساس من الصحة.

33- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وإثر إتمام العملية التأديبية، فُرض ما مجموعه 42 إجراءً تأديبياً على 42 موظفاً من موظفي المفوضية، مع فصل أو إنهاء خدمة 24 منهم (57 في المائة). وفيما يتعلق بأفراد القوة العاملة المنتسبة للمفوضية، أنهيت عقود أربعة أشخاص، في حين لم يجدد عقد شخص خامس بعد إتمام التحقيق. وكان أربعة أفراد آخرين قد تركوا المفوضية قبل إتمام إجراءات التحقيق أو الإجراءات التأديبية، وانتهت مدة عقود أربعة أفراد آخرين قبل إتمام إجراءات التحقيق أو الإجراءات التأديبية.

34- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحيلت قضايا 12 موظفاً، عن طريق قسم الشؤون القانونية، إلى السلطات الوطنية المعنية لإعمال المساءلة الجنائية. وكانت نتائج الإحالات غير متاحة حتى 30 حزيران/يونيه 2021.

35- وسعت دائرة التحقيق جاهدة إلى معالجة عبء العمل الواقع على عاتقها في الوقت المناسب، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد. ونتيجة لذلك، تم النظر في 76 في المائة من الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك في غضون ثمانية أسابيع وهي المهلة المحددة داخل مكتب المفتش العام. بيد أن النظر في الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين أنجزت بوتيرة أسرع قليلاً، إذ أنهى 79 في المائة منها في غضون المهلة المحددة داخل المكتب والبالغة أربعة أشهر. وأنجز 56 في المائة من مجموع التحقيقات في غضون الإطار الزمني المحدد في ستة أشهر.

36- واستمرت دائرة التحقيق، للاستفادة على أفضل وجه من مواردها المحدودة، في إيلاء الأولوية للقضايا التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، بما فيها القضايا المتعلقة بسوء سلوك جنسي أو التي تطرح تحديات خطيرة متعلقة بالأمر المالي أو السمعة، وفي عدم إيلاء الأولوية للتحقيقات الاستباقية.

37- ومن بين جميع شكاوى سوء السلوك المنظور فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يستدع 39 في المائة منها إجراءات أخرى وأُغلقت؛ وأدى 13 في المائة منها إلى فتح تحقيقات؛ وتطلب 8 في المائة تقديم المزيد من المعلومات. وأحيل ما نسبته 40 في المائة منها إلى الكيانات ذات الصلة، وفيما يلي تفصيل الإحالات:

(أ) إحالات إلى الإدارة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في الحالات التي اعتُبر فيها ذلك أنسب مسار عمل (46 في المائة)؛

(ب) إحالات إلى هيئات التحقيق التابعة للشركاء المنفذين (39 في المائة)؛

(ج) إحالات إلى دائرة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في القضايا التي يوجد فيها تضارب في المصالح، وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام 2006، فضلاً عن هيئات التحقيق في كيانات الأمم المتحدة الأخرى وهيئات التحقيق التابعة للسلطات الوطنية (15 في المائة).

38- وبسبب زيادة متطلبات الإبلاغ منذ عام 2018، واصل مكتب المفتش العام تحسين قاعدة بيانات دائرة التحقيق iSight لحفظ المعلومات الحيوية المتعلقة بالقضايا وتتبعها بصورة أدق، وكذلك لتحسين عمليات تسيير الأعمال والقدرة على الأرشيف. ولا تزال التحديات التقنية المتعلقة بتحديث قاعدة iSight قائمة، مما أدى إلى تأخير الانتهاء من عملية التحسين. ويعمل مكتب المفتش العام حالياً مع الشركة التي تملك هذه البرمجية لحل المشاكل المتبقية.

باء - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش الجنسي

39- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المفتش العام ما مجموعه 162 شكوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لضحايا محدد الهوية أو يمكن تحديد هويتهم، تفي بمعايير الإبلاغ إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويمثل ذلك زيادة مقارنة بالشكاوى التي وردت خلال العام السابق والبالغ عددها 132 شكوى.

40- وكانت هناك 26 شكوى تستهدف موظفين في المفوضية. وأُغلقت ثمانية قضايا منها في مرحلة تقديم الشكاوى، وكانت سبع قضايا لم تُقَمِّ بعد. وفتح مكتب المفتش العام ما مجموعه 11 تحقيقاً. ولا يزال التحقيق جارياً في تسع قضايا منها، بينما أقيمت الأدلة في قضيتين.

41- وكانت هناك 135 شكوى تستهدف موظفين من موظفي شركاء منفذين. وأُغلقت 71 قضية منها في مرحلة تقديم الشكوى، وكانت 12 قضية لم تُقَمِّ بعد. وفتحت هيئات التحقيق التابعة للشركاء المعنيين 52 تحقيقاً، منها 36 تحقيقاً ما زال جارياً. وتم الانتهاء من 16 تحقيقاً، ثلاثة منها لا أساس لها من الصحة وثلاثة مدعومة بالأدلة، ويُنتظر صدور نتائج التحقيقات المتبقية. ومن بين القضايا الأربع المدعومة بالأدلة، شهدت ثلاث منها فصل الأفراد المتورطين. أما فئة موضوع الشكوى الوحيدة المتبقية فمجهولة في الوقت الحالي.

42- وزاد عدد الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ارتفع إلى 49 شكوى مقارنة بعددها البالغ 39 شكوى في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستهدفت 32 شكوى موظفين في المفوضية، و14 شكوى موظفين من موظفي الشركاء المنفذين، وتعلقت ثلاث شكاوى بفئات أخرى من الأفراد. ومن بين القضايا التي استهدفت موظفين في المفوضية والبالغ عددها 32 قضية، قرر سبع ضحايا عدم اتباع إجراءات رسمية عقب التشاور بصفة غير رسمية مع مكتب المفتش العام، خاصة لأن الضحايا لم يرغبوا في أن يعلم المعنيين أنهم قدموا شكوى رسمية، أو قرروا حل المسألة بصورة غير رسمية من خلال الآليات الأخرى المتاحة.

43- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب المفتش العام استعراضاً للبيانات الخاصة بالشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهي بيانات يحتفظ بها حارصاً على حماية سريتها، والهدف من الاستعراض هو تحديد الدروس المستفادة وتعزيز أنشطة المفوضية في مجالي الوقاية والاستجابة. وتم في التقرير تحليل البيانات واستعراض إجراءات التحقيق ذات الصلة المطبقة على مختلف أنواع مواضيع التحقيقات. وعُرض التقرير على الإدارة التنفيذية وزملاء آخرين معنيين للنظر فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء، مع العلم أنه قد ضُم لدعم فريق إدارة المفوضية في فهم الاتجاهات والمخاطر والمسائل المتعلقة بموضوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يحقق فيه مكتب المفتش العام.

44- وتعاون مكتب المفتش العام مع عدة كيانات على نطاق المنظومة في مسائل متعلقة بالتحقيق في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما فيها منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. وداخل المنظمة، شارك مكتب المفتش العام وساهم في مناقشات ومبادرات جرت على نطاق المنظمة فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها.

45- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب المفتش العام بإعداد محتوى حزمة للتعليم الإلكتروني موجهة إلى الشركاء المنفذين من أجل تطوير وتحسين إجراءات التحقيق التي يتبعونها في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبمجرد الانتهاء من الحزمة، سيتم توزيعها على جمهور واسع، بما في ذلك شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

جيم - الالتزام بالوقاية من خلال التوعية

46- يلتزم مكتب المفتش العام بضمان التعلم من أنشطة التحقيقات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد مكتب المفتش العام من كمية وعمق ونوعية تقاريره المقدمة إلى إدارة المفوضية دعماً لهذا الالتزام.

تقارير عن الآثار الإدارية

47- واصل مكتب المفتش العام إصدار تقارير عن الآثار الإدارية وتقديمها إلى المديرين التنفيذيين وكبار المديرين في المقر وفي الميدان، في الحالات التي حُددت فيها أوجه قصور في نظم المراقبة والعمليات التشغيلية أثناء أعمال التحقيق. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير 36 تقريراً مقابل 23 تقريراً

في عامي 2018-2019 و25 تقريراً في عامي 2019-2020. وتناولت التقارير المجالات المواضيعية التالية: غش تترتب عليه آثار مالية، بما فيه غش في مجال المشتريات (18)؛ وأوجه القصور في الإجراءات ومسائل السياسات (8)؛ والمسائل التشغيلية والإدارية (3)؛ والاستغلال والانتهاك الجنسيان (2)؛ والموارد البشرية (2)؛ وغيرها (3). وبقي معدل الامتثال مرتفعاً، وطُلب من الإدارة إبلاغ مكتب المفتش العام بالإجراءات المتخذة لمعالجة مواطن الضعف المحددة.

عرض إجراءات التحقيق

48- على الرغم من عجز دائرة التحقيق عن إجراء بعثات بسبب القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، قدمت إلى موظفي المفوضية عروضاً عبر الإنترنت عن إجراءات التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دائرة التحقيق خمسة عروض إلى المكاتب الإقليمية أو الوحدات الفنية، ووصلت فيها إلى أكثر من 400 موظف. وتضمنت جميع العروض عناصر بشأن التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي.

رابعاً - الاستنتاج

49- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفى مكتب المفتش العام بولايته واختصاصه رغم القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومع أن الجائحة فرضت بعض القيود على عمل مكتب المفتش العام، فقد أتاحت أيضاً فرصاً تشمل فرصاً للاستثمار في تحسين كفاءة عمله وفعاليته وإعادة تحديد ملاك موظفيه وملاحمهم.

50- وإذ تتكيف المفوضية مع فترة من الإصلاحات والتغيرات التنظيمية، وتواجه احتمال الخروج من الجائحة العالمية، سيواصل مكتب المفتش العام التركيز على مهمته القاضية بضمان أن يكون للمفوضية نظام رقابة مستقل وفعال. وهذا من شأنه أن يدعم فريق الإدارة التنفيذية ويشدز همته، فضلاً عن المفوضية بشكل أعم، وذلك لضمان استخلاص العبر بفعالية من الأعمال الرقابية وتخفيف المخاطر بفعاليتها.